Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

02 Mars 2012
02 مارس 2012

المساء
ALMASSAE

مجلس اليزمي ينتقد «هيمنة» وزارة العدل على السلطة القضائية

الرباط
محمد بوهريد

انتقد مسؤولون قضائيون وفاعلون قانونيون وحقوقيون استمرار «هيمنة» وزارة العدل على السلطة القضائية في عهد الدستور الجديد، في ندوة دولية غاب عنها مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، ولم يحضرها بشكل رسمي أي ممثل عن الوزارة.

ولم يتردد محمد علمي مشيشي، وزير عدل سابق وأستاذ جامعي، في انتقاد ما أسماه «استمرار هيمنة وزارة العدل على القضاء، رغم ارتقاء الدستور الجديد بهذا الجهاز إلى مرتبة السلطة».

وقال مشيشي، نقلا عن ورقة أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يترأسه إدريس اليزمي، عن «إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد»، إن «هيمنة وزارة العدل على مسلسل اختيار القضاة وتوظيفهم وتكوينهم وتعيينهم وترقيتهم وتأديبهم تمثل تهديدا دائما لاستقلال القضاء، وهذه الهيمنة تمارس أيضا في المجلس الأعلى للقضاء وتشكيله وتسييره واستقلاليته، سواء على المستوى المؤسساتي أو الإداري أو المالي»، ودعا إلى «وضع حد لهذه الهيمنة وجعل المجلس الأعلى للسلطة القضائية سلطة مساوية وموازية للسلطة التنفيذية والتشريعية».

وفي المقابل، اعترف محمد سعيد بناني، مدير المعهد العالي للقضاء، بما أسماه «التأثير الزائد للسلطة التنفيذية على القضاة»، لكنه أكد أن «الواقع العملي في المغرب يفرض إقرار التوازن وترسيخ التعاون بين السلطة القضائية وبقية السلط، في أفق تكريس مبدأ استقلالية السلطة القضائية».

وطالب المشاركون في الندوة ذاتها، التي عرفت مشاركة وفود من فرنسا وسويسرا وإسبانيا، بضرورة رفع يد وزارة العدل عن تدبير شؤون القضاة على جميع المستويات، بما في ذلك التعيين والترقية والتأديب. ووصف المجلس الوطني لحقوق الإنسان ظروف القضاة في المغرب بـ«غير المأمونة»، في ظل غياب نظام أساسي متطابق مع المعايير الدولية الجاري بها العمل في مجال ضمان استقلالية القضاء، خصوصا أن «الدستور الجديد حافظ على رقابة وزير العدل على مكتب الوكيل، وهو ما من شأنه أن يؤثر على حسن سير العدالة وحيادها».

كما وُجّهت انتقادات لمقتضيات الدستور الجديد، المتعلقة بالسلطة القضائية، ولاسيما الفصل الـ108، الذي «لم يستثن، وفق ورقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان سالفة الذكر، من التنقيل بمقتضى القانون، سوى قضاة الأحكام، مما يخلق وضعية غير مريحة لقضاة النيابة العامة، الذين يجب عليهم تطبيق القانون والالتزام بالتعليمات الكتابية القانونية الصادرة عن السلطة التي يتبعون لها».

وإلى جانب الدعوة إلى سحب تدبير شؤون القضاة من أيدي وزارة العدل، طالب مشيشي، أيضا، بمراجعة معايير انتقاء القضاة وشدد على ضرورة أن «يتمتع الراغبون في ولوج سلك القضاء بتكوين قانوني مناسب وأن يتم تعضيده بتكوين مكمل وبتداريب في المحاكم وكذلك في السجون، ليعرف القضاة حقيقة المؤسسات السجنية»، إضافة إلى «تحديد سن أدنى للقاضي المبتدئ، بدعوى أن مجتمعنا لا يتقبل أن يفصل الشباب في أمور الشيوخ وأن تقلص سنوات الترقية». وعلى المستوى التنظيمي، شدد وزير العدل سابقا على ضرورة الفصل في محاكم المملكة بين الشؤون القضائية وبين الأمور الإدارية، «حتى لا يجد القضاة أنفسهم تحت سلطة رؤساء المحاكم».

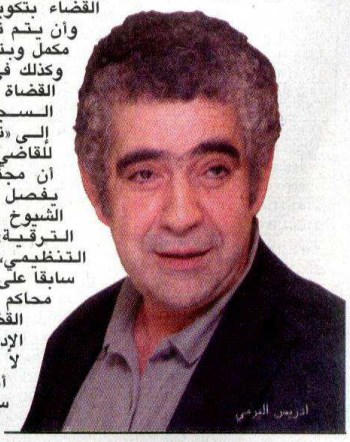
ادريس اليزمي

Revue de Presse
Droits de l'Homme

الشروق

الرميد يمنع مدراء بوزارته من حضور ندوة اليزمي والصبار

■ عبدالإلاه سويباح

قاطع وزير العدل والحريات مصطفى الرميد ندوة حول إصلاح القضاء نظمها صباح أمس الخميس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يترأسه إدريس اليزمي. وتفاجأ أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشاركون في ندوة دولية حول إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية، المنظمة من طرف المجلس بتعاون مع اللجنة الدولية للحقوقيين بعدم حضور وزير العدل والحريات مصطفى الرميد لهذا النشاط، رغم توصله بالدعوة وتأكيده الحضور. مفاجأة مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم تقف عند هذا الحد، بل كانت صدمتهم كبيرة لما علموا أن وزير العدل والحريات مصطفى الرميد أصدر فضلا عن ذلك تعليماته لجميع المسؤولين بالإدارة المركزية لوزارة العدل بعدم الحضور إلى الندوة التي تختتم يومه الجمعة بالمكتبة الوطنية بالرباط. وذكرت مصادر قريبة من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس، أن هذين الأخيرين ظلا صباحا أمس يستفسران عن أسباب مقاطعة الرميد لندوة المجلس، ليكتشفا أن السبب يعود بالأساس إلى غضب مصطفى الرميد من عدم استشارته في تنظيم هذا الموضوع المتعلق بقضايا إصلاح القضاء. وعبر أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن استيائهم من هذا القرار ومما اعتبروه بـ«احتقار مؤسسة دستورية وطنية تشتغل بشكل مستقل عن الحكومة ووفق الضوابط المنصوص عليها في القوانين الوطنية والدولية». وذكرت مصادر أخرى من داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنها لم تستغرب القرار وأكدت أن الرميد الذي أضاف لوزارته اختصاصات الحريات واحترام حقوق الإنسان دخل في صراع خفي مع المجلس منذ تعيينه. ■

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

«منافسة» بين الرميد و«ورثة بنزكري»

■ أخبار اليوم ■

أوضحت مصادر مطلعة على كواليس الشأن الحقوقي والقضائي بالمملكة أن التحركات المكثفة التي قام بها وزير العدل الجديد، مصطفى الرميد، وخرجاته المتعددة في كل ما يتعلق بالشأن القانوني والقضائي، أزعجت بعض مسؤولي المؤسسات الأخرى المتدخلة في هذا المجال، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان. آخر حدث سبب انزعاج المؤسسات المذكورة، تولي وزير العدل والحريات ملف توقيع المغرب على اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري، وتقديم طلب عضوية المملكة في مجلس حقوق الإنسان. وبينما كان مصطفى الرميد يقدم هذه الملفات في جنيف ضمن دورة مجلس حقوق الإنسان الأممي، كان مجلس اليزمي ومندوبية محجوب الهيبة ينظمان ندوة بالرباط تدعو إلى استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل.

Revue de Presse du

بيان اليوم

العلمي المشيشي: الاستقلال الحقيقي للسلطة القضائية لن يتم إلا عبر فك ارتباطها تقنيا عن وزارتي العدل والداخلية

فنن العفاني

أكد العلمي المشيشي وزير العدل السابق أن استقلالا حقيقا للسلطة القضائية لن يتم إلا عبر فك ارتباطها تقنيا عن وزارتي العدل والداخلية، قائلا «إن الدستور الجديد خطا خطوة جريئة حينما ارتقى بالهيئة القضائية إلى سلطة دستورية ولاءم تكريس السلطة القضائية باعتماد مجلس أعلى يتمتع بصلاحية مهمة لتفعيل استقلالها، لكن من الأمانة العلمية والمسؤولية الوطنية، فإن العديد من العوائق القانونية مازالت تحول دون تحقيق استقلال حقيقي للقضاء بفك ارتباطه تقنيا عن وزارتي العدل والداخلية وتنظيم الاستقلال داخل جهاز القضاء بمراجعة مناسبة للعلاقة بين أعضائه.

وأوضح العلمي المشيشي في تدخل ألقاه صباح أمس الخميس، في افتتاح ندوة ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين بالرباط حول «إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية»، أن المقتضيات الجديدة للدستور حافظت على رقابة وزير العدل على النيابة العامة وذلك في تنافر واضح مع تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومع مبدأ استقلال السلطة القضائية ومع انسجام الالتزام بالقانون والضمير وهو ما من شأنه أن يؤثر على حسن سير العدالة وحيادها.

وشدد المشيشي الذي حمل قبل سنوات حقيبة وزارة العدل واطلع عن قرب وعن كثب عن خبايا هذا القطاع «بأن تأمين الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية والقضاة في ممارستهم لمهامهم يتطلب بشكل أساسي أن تكون القوانين التنظيمية الجديدة والنظام الأساسي للقضاة متطابقة مع المعايير الدولية لاستقلال السلطة القضائية وحيادها، بما فيها المعايير المتعلقة بقضاة النيابة العامة».

وقال «إن الدستور الجديد كرس في مقتضياته نظام «ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية» قائمة على أساس «فصل السلط وتعاونها»، وهذا الأمر يستوجب وجود وتوطيد سلطة قضائية مستقلة خاصة إزاء السلطة التنفيذية وضامنة حقيقة لدولة الحق، كما يقتضي اعتماد المنظور المؤسساتي المناسب لهذه السلطة، مبرزا بشكل ضمني «أن منظور الدستور الجديد انطلق مما كانت تتخبط فيه السلطة القضائية طيلة سنوات عديدة جراء ارتباك النص الدستوري وتدخلات السلطة التنفيذية في تدبير الملفات القضائية وغياب ضمانات استقلال المجلس الأعلى للقضاء».

وأكد على ضرورة مرافقة هذا التعديل الدستوري بمراجعة عميقة للتشريعات القائمة لضمان استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنيابة العامة وتقوية النظام الأساسي للقضاة. واقترح في هذا الصدد وضع تصور مغاير لنص القانون 1-74-467 الذي يحدد بخصوص النظام الأساسي للقضاة وتنظيم المجلس الأعلى للقضاء وتسييره، والذي في صيغته الحالية يؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على استقلال العدالة وفعاليتها، إذ تطبعه هيمنة واضحة لوزارة العدل على مسلسل اختيار القضاة وتوظيفهم وتعيينهم وترقيتهم وتأديبهم ، بل وتمتد هذه الهيمنة إلى المجلس الأعلى للقضاء وتشكيله وتسييره واستقلاليته سواء على المستوى المؤسساتي أو المستوى الإداري والمالي.

وبالرغم من إقرار المتحدث بالتعقيدات التي تحيط باختيار الصيغة التي سيتم تبنيها على مستوى تعديل القانون الأساسي للقضاة لكونه يكتسي طبيعة سياسية ويتطلب إعمال التوافق بين المواقف والآراء المتباينة وإعمال مبادئ الديمقراطية، ألح المتحدث على ضرورة أن يفك هذا النص القانوني الجديد الذي سيخضع للمراجعة الارتباط مع وزارة العدل ويوضح ويدقق شروط ولوج سلك القضاء، كما يحدد بشكل دقيق اختصاصات القضاة ومسؤوليتهم وضمان استقلالهم ومصداقية عملهم.

كما اقترح المشيشي على مستوى تفعيل مقتضيات الفصل 116 من الدستور، بحصر اختصاص المجلس الأعلى للسلطة القضائية في مسائل التأديب على الأعضاء القضاة الذين يمكن تنظيمهم على شكل لجنة تأديبية يرأسها الرئيس الأول للمجلس الأعلى، وفي ذات الاتجاه يقترح تفصيل وتوضيح اختصاصات المجلس وطريقة عمله وموارده ووسائله، والعمل على تحسين مسطرة التعيين والانتخاب للعضوية في توازن يكفل الاستقرار والموضوعية والاستقلال.

وبالنسبة لنظام القضاة أشار إلى أن من المرجو أن يحسن التفعيل جوانب متعددة، تبدأ من شروط ولوج سلك القضاء، إذ يتعين اشتراط تكوين علمي قانوني أساسي مناسب وغير قانوني مكمل كما هو معمول به حاليا، وقضاء فترة تدريب بمختلف المهن والقطاعات المرتبطة بالقضاء والمتمثلة في المحاكم ومكاتب المحاماة والتوثيق والخبرة والمحاسبية والأمن الوطني والدرك الملكي وإدارة السجون، وذلك حسب توجه المرشح نحو القضاء الجالس أو الواقف.

هذا فضلا عن إعادة النظر في شروط الترقية بتقليص المدة الزمنية بين الدرجات للوصول سريعا إلى قمة السلم حتى يزول كل شعور بالغبن يؤثر على جودة الاجتهاد، كما يستحسن خلق إطار القاضي الشرفي لمن أكمل ست سنوات من العمل بعد سن التقاعد وخلق مجلس للحكماء يكونه قضاة من قمة الهرم بلغوا سن الستين من عمرهم، وبرزوا باجتهادات ساهمت في تحسين العمل القضائي والتشريعي والفقهي.

من جانبه، أكد ادريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن فتح هذا النقاش يأتي في إطار الاختصاصات الواسعة للمجلس التي منحها إياه الظهير المحدث له والتي تهم مجالات واسعة تخص حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الحوار حول حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الحوار المجتمعي التعديد.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

وأبرز أن تأمين استقلال السلطة القضائية التي نص عليها دستور يوليوز 2011 يستوجب مرافقة هذا التعديل الدستوري بمراجعة عميقة للتشريعات القائمة لضمان استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنيابة العامة وتقوية النظام الأساسي للقضاة وضمان حماية قضائية حقيقية للحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك على مستوى المحكمة الدستورية واسترجاع ثقة المواطنين في النظام القضائي.

كما أن ضمان الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية وللقضاة في ممارستهم لمهامهم يقتضي أن تكون القوانين التنظيمية الجديدة والنظام الأساسي للقضاة متطابقة مع المعايير الدولية لاستقلال السلطة القضائية وحيادها، بما فيها المعايير المتعلقة بقضاة النيابة العامة، مذكرا في هذا الصدد بالتوصيات التي حملها تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة خاصة ما يتعلق منها بمجال العدالة وإصلاح القضاء.

يشار إلى أن هذه الندوة تواصل أشغالها يومه الجمعة وتعرف تنظيم جلسات عامة تتمحور حول «دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ترسيخ استقلال القضاء»، «إصلاح النظام الأساسي للقضاة»، «النيابة العامة، أي استقلال؟» و»استقلال القضاء بين القانون والممارسة».

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

hespress.com

علمي مشيشي: الدستور الجديد جاء "بثورة" في إصلاح القضاء

هسبريس - و م ع (عدسة: منير امحيمدات (

الخميس 01 مارس 2012 - 14:03

اعتبر وزير العدل الأسبق محمد علمي مشيشي أن الدستور الجديد جاء "بثورة" في ما يخص إصلاح القضاء،لأنه نص بوضوح قطعي على أن القضاء "سلطة "وليس مجرد هيئة، أي أنه أضحى مساويا للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

ودعا مشيشي في الجلسة الافتتاحية لندوة ، انطلقت الخميس فاتح مارس الجاري بالرباط، حول موضوع "إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية" إلى لفت الانتباه إلى بعض الثغرات المتعلقة بالنيابة العامة التي "لا تزال مختلطة التصور والنظام، لأنها تضم مجموعة من الموظفين، بما يقتضي ذلك من خضوع للتراتبية، ومجموعة من القضاة لأن الدستور والقانون يخولان لها صلاحيات قضائية."

كما أكد على أهمية فك الارتباط بين السلطة القضائية ووزارة العدل من جهة، " لأنه لم يعد لوزير العدل مكان في المجلس الأعلى للسلطة القضائية " ، ومن جهة أخرى مع وزارة الداخلية، "على اعتبار أن عددا من رجال السلطة يتصفون قانونيا بصفة الضباط السامين للشرطة القضائية."

وخلص علمي مشيشي ، إلى أن فك الارتباط أصبح ضروريا مع "كل ما يمكن أن يؤدي إلى تأثر السلطة القضائية، بما فيها الشرطة القضائية، بمؤثرات بعيدة عن مفهوم استقلال القضاء."

هذا وأكد متدخلون في ذات الندوة، أن ضمان استقلالية القضاء والنيابة العامة يعد تحديا أساسيا أمام التنزيل السليم لمقتضيات إصلاح السلطة القضائية وفق الدستور الجديد.

وأبرزوا أن تحقيق هذه الاستقلالية يقتضي تفعيلا حقيقيا لدور المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمحكمة الدستورية وإصلاح النظام الأساسي للقضاة، بما يتماشى والمعايير الدولية لاستقلال السلطة القضائية وحيادها إزاء السلطة التنفيذية وتلك المتعلقة بقضاة النيابة العامة.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، في هذا الاطار ، أن الدستور الجديد حرص على تكريس المنظور الإصلاحي للقضاء وإصلاح العدالة كما نصت عليه توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالموضوع، مستعرضا أهم هذه التوصيات كالإقرار الدستوري لعدة مبادئ أساسية لحقوق الإنسان مثل قرينة البراءة وضمان حق المتهم في محاكمة عادلة وتعزيز فصل السلط.

كما شملت هذه التوصيات، حسب اليزمي، النظام الأساسي للقضاة والمنع الصريح لأي تدخل للسلطة التنفيذية في تنظيم العدالة وسير السلطة القضائية، وتقوية الضمانات الدستورية لاستقلال المجلس الأعلى للقضاء وتمكينه من سلطات واسعة في مجال تنظيم المهنة، فضلا عن تأهيل العدالة والسياسة الجنائية.

ومن جانبه، أشار المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، إلى أن إصلاح القضاء وضمان استقلاليته شرط أساسي للرقي بالممارسة الديمقراطية في كل دولة تحترم سيادة القانون، ومطلب شعبي ملح اليوم، خاصة في المنطقة العربية.

وأكد على أهمية تمكين القاضي من "حريته تجاه نفسه وتجاه السلطة"، باعتباره "الضامن لثقة الفرد تجاه الدولة والمجتمع"، وكذا على دور "الحوار والتبادل القضائي "في تأهيل القضاة عبر تقاسم الاجتهادات والمعارف القضائية بين مختلف الهيئات وطنيا وإقليميا ودوليا.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

وشدد الهيبة على دور الاجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية في تطوير الممارسة واستكمال مقتضيات تنزيل الدستور، وعلى مسؤولية الدولة والمحاكم بكل مكوناتها والقضاة أنفسهم في توفير كل الضمانات لتأمين استقلال القضاء باعتباره "ليس فقط مطلبا أخلاقيا ومهنيا وإنما حقا وواجبا."

من جهته، أكد سعيد بنعربية، مستشار قانوني رئيس لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، أن استقلال السلطة القضائية يعد آلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، مشيرا إلى التحديات التي يطرحها الدستور الجديد على مستوى تنزيله عبر القوانين.

كما سجل بنعربية أن تحدي إصلاح النيابة العامة يطرح على العديد من الدول، بما فيها الديمقراطية، من خلال إشكالية "هل النيابة العامة جهاز قضائي أم امتداد للجهاز التنفيذي؟" وكذا "إمكانية الطعن في قراراتها."

وتنتظم أشغال الندوة ، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان بتعاون مع اللجنة الدولية للحقوقيين على مدى يومين ، في أربع جلسات وثلاث ورشات.

وتتناول الجلسات والورشات دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية في ترسيخ القضاء، وإصلاح النظام الأساسي للقضاة، وطبيعة ومعايير استقلال النيابة العامة والتجارب الدولية في هذا المجال، واستقلال القضاء بين القانون والممارسة من خلال دور محكمة النقض والمحاكم الإدارية وقابلية الطعن في قرارات المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

التجديد

مشيشي: ظروف القضاة في المغرب تبقى غير مأمونة

قال محمد علمي مشيشي وزير العدل الأسبق، الخميس الماضي بالرباط، إن ظروف القضاة في المغرب تبقى غير مأمونة في غياب نظام أساسي متطابق مع المعايير الدولية للاستقلال السلطة القضائية وحيادها.

واعتبر مشيشي في ندوة حول"إصلاح السلطة القضائية في ضوء الدستور الجديد والمعايير الدولية" أن هذا الوضع يبرز بوضوح في حالة قضاة النيابة العامة، الذين يجب عليهم تطبيق القانون. كما يتعين عليهم الالتزام بالتعليمات الكتابية القانونية الصادرة عن السلطة التي يتبعون لها.

وقال إن المقتضيات الجديدة للدستور حافظت على رقابة وزير العدل على مكتب الوكيل، وهو ما من شأنه أن يؤثر على حسن سير العدالة وحيادها.

من جهته، أكد المحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ضرورة استقلال القضاء، مضيفا أن القاضي هو ضامن للفرد والمجتمع وللاستقرار والسلم الاجتماعي وللديمقراطية.

وأكد أن القانون في حد ذاته لا يكفي، ويجب أن يحرص الاجتهاد القضائي على تنزيل مستويات الدستور.

وأشارت الورقة المقدمة خلال الندوة إلى أن السلطة القضائية تتخبط في وضعية صعبة طيلة سنوات عديدة جراء تدخلات السلطة التنفيذية في تدبير الملفات القضائية وغياب ضمانات استقلال المجلس الأعلى للقضاء.

ووفق الهيبة، فإنه على الرغم من أن الدستور يضمن استقلال السلطة القضائية، فإن العديد من العوائق القانونية والواقعية ما زالت تحول دون تحقق استقلال حقيقي. وأن القانون الذي يحدد النظام الأساسي للقضاة وتنظيم المجلس الأعلى للقضاء وتسييره، يؤثر سلبيا كبيرا على استقلال العدالة وفعاليتها.

خالد مجدوب

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الأحداث المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحارب انتشار تعاطي المنشطات داخل المجتمع المغربي، انطلاقا من زاوية حقوق الإنسان. إذ من المنتظر أن يقدم المجلس، كما قال مصدر مطلع، إطارا قانونيا يروم التحسيس بمخاطر المنشطات، خاصة في المجال الرياضي، كما سيعرض أرضية أولية لميثاق وطني حول الموضوع ذاته، هو الأول من نوعه في العالم العربي.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

L'opinion.ma
Mise à jour à 15 h | Maroc

Plaidoyer pour l'harmonisation des standards internationaux avec ceux des droits de l'Homme

Lutte contre le dopage

Les participants à une journée d'étude sur «le dopage dans le sport : approche droits de l'homme» ont appelé, mardi à Rabat, à l'harmonisation des standards internationaux dans les domaines de lutte contre le dopage avec ceux des droits de l'Homme.

Lors de la clôture de cette rencontre nationale, qui s'est déroulée notamment en présence du secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, et qui a été sanctionnée par une série de recommandations qui seront rendues publiques prochainement, les participants ont noté que les standards de «localisation» et «d'information» adoptés dans le cadre de lutte contre le dopage portent atteinte aux libertés individuelles se rapportant notamment à la liberté de la circulation. Ils portent également atteinte la sécurité personnelle des sportifs à travers la divulgation de données personnelles.

Intervenant à cette occasion, M. Sebbar a assuré l'Association marocaine de sensibilisation sur les dangers du dopage dans le sport (AMSDS) de l'appui du CNDH à travers l'organisation d'activités au Parlement pour sensibiliser les parlementaires sur la nécessité d'adopter une loi anti-dopage, sur la base des nouvelles propositions des intervenants concernés.

Initiée par le CNDH en partenariat avec l'AMSDS, cette journée d'étude a vu la participation de juristes, de médecins spécialisés, de journalistes sportifs, outre les représentants de secteurs gouvernementaux concernés.

Cette rencontre avait pour objectif de contribuer à jeter la lumière sur les moyens susceptibles de lutter efficacement contre le dopage et la mise en place d'un système de lutte contre ce phénomène.

Les participants à cette rencontre ont débattu de plusieurs axes qui concernent notamment la définition des anabolisants, leurs différentes formes, leur impact sur l'économie et leurs échos dans les médias marocains.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

لجنة حقوقية تنهي زيارتها لسجن آيت ملول وسط سيل من التظلمات

آيت ملول
سعيد بلقاس

أنهت اللجنة الحقوقية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ساعات متأخرة من ليلة أول أمس الثلاثاء، مهامها الاستطلاعية بالسجن المحلي بآيت ملول. وأفادت مصادر مطلعة، أن أعضاء اللجنة استمعوا إلى شكايات النزلاء بشكل مباشر وبدون أي قيود، كما تم السماح لعدد كبير منهم بتقديم شكاياتهم أمام ممثلي اللجنة بمقر إدارة السجن، بعد جولة قام بها أعضاء اللجنة داخل أجنحة سجناء ما بات يعرف (بالسلفية الجهادية)، والسجناء الأحداث. كما تمت زيارة مقر التكوين المهني والمطبخ الخاص بالمؤسسة السجنية، في حين استمع أعضاء آخرون بإسهاب إلى شكايات نزلاء أحياء الانضباط والامتثال، وحيي (أ) و (ب) خلال الفسحة المسائية بدون حضور موظفي السجن.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن أغلب شكايات النزلاء كانت بخصوص قلة الأفرشة والأغطية، خصوصا مع موجة البرد القارس إضافة إلى رداءة الوجبات الغذائية وكذا الخبز المصنوع من الدقيق الرديء، هذا مع استمرار معاناة النزلاء من الأدوية غير الكافية، والتضييق على أقاربهم حيث يحرم النزلاء من رؤية أفراد عائلاتهم خلال فترة الزيارات. إلى ذلك أكدت المصادر ذاتها، أن أغلب مطالب السجناء كانت مثار عدة ملتمسات إلى الإدارة في فترات سابقة غير أنها بقيت بدون رد، الأمر الذي كاد يؤدي بالسجناء إلى خوض إضراب عن الطعام شهرا واحدا فقط بعد قدوم المدير الجديد من السجن المحلي بورزازات.

Revue de Presse du Conseil National de

التجديد

600محتج على محاكمة 52 متهما في ملف «ملف الشغب داخل سجن سلا»

دفاع المتهمين التمس استدعاء بنهاشم والصبار وحقيقي ومدير السجن سلا

بالموازاة مع محاكمة 52 متهما فيما يعرف بـ «ملف الشغب داخل سجن سلا» نظمت «اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين» وقفة احتجاجية أمام محكمة الاستئناف المكلفة بقضايا الإرهاب بسلا بحضور ما يقارب 600 شخص من عائلات المعتقلين على ذمة ملفات مكافحة الإرهاب، وانتقلت العائلات إلى المديرية العامة للسجون حيث نظمت وقفة اخرى بمشاركة الشيوخ الثلاثة المفرج عنهم وبحضور معتقلين سابقين على خلفية هذا الملف، وحسب مصادر «التجديد» فقد تم توقيف بعض عوائل المعتقلين وإنزالهم من الحافلات ببعض المدن لمنعهم من الوصول إلى الرباط والمشاركة في الوقفة المذكورة.

وخلال جلسة صباح أمس تقدم خليل الادريسي دفاع المتابعين بملتمس استدعاء كل من عبد الحفيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومدير السجن المحلي بسلا ومحمد حقيقي المدير التنفيذي لمنتدى كرامة لحقوق الانسان ثم محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان وذلك للاستماع إلى إفادتهم كشهود، كما التمس الإدريسي خلال مرافعته إحضار القرص المدمج الذي تمت الإحالة إليه من طرف قاضي التحقيق لعرضه على المتهمين ودفاعهم، والتمس أخيرا عرض المحجوزات التي تقول النيابة العامة إنها استعملت للتخريب خلال الأحداث التي عرف سجن سلا يومي 16 و 17 ماي 2011 على المشتبه فيهم .

هذا وأرجات المحكمة النظر في الملف إلى 8 مارس، وقررت إرجاء البت في ملتمس إحضار الشهود إلى حين المناقشة، إلى ذلك نفى المتهمون التهم المنسوبة إليهم مشددين على أنهم تعرضوا للتعذيب.

ويتابع الأظناء في هذا الملف بتهمة الاحتجاز وتخريب مباني ومنشآت عمومية وتخريب أشياء مخصصة للمنفعة العامة والمساهمة في العصيان وقع أثناءه ضرب وجرح طبقا للفصول 436 و 590 و 595 و 300كل حسب المنسوب اليه.

سناء كريم

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بيان اليوم

مصادقة الحكومة على الاتفاقية الدولية ضد الاختفاء القسري

محمد حجيوي

ارتياح في الوسط الحقوقي ومطالبة بملاءمة القانون الجنائي المغربي مع مقتضيات الاتفاقية

صادق المجلس الحكومي المنعقد أمس الخميس برئاسة رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، على مشروع قانون تتم بموجبه مصادقة المملكة المغربية على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من جميع أشكال الاختفاء القسري.

وقال مصطفى الرميد وزير العدل والحريات في تصريح صحفي، قبيل اجتماع المجلس الحكومي «إن الإجراءات المتعلقة بتفعيل المصادقة على الاتفاقية المذكورة، تمضي في الاتجاه المطلوب وذلك استجابة لإرادة الحكومة ومكونات الحركة الحقوقية المغربية»، مشيرا إلى أن أهمية هذه الاتفاقية تكمن في أنها ستمكن من قيام تعاون بين المغرب والمنتظم الدولي بخصوص بعض الوقائع التي قد يشتبه في أن لها علاقة باختطاف أو اختفاء قسري.

وأوضح وزير العدل والحريات، أن هذه الاتفاقية، ستمكن من إشراك المجتمع المدني في تدبير مثل هذه القضايا من خلال متابعاته المحلية، فضلا عن التقارير التي سيقدمها المغرب للجهات الحقوقية الدولية، إلى جانب إمكانية تقديم شكايات فردية من قبل الأشخاص الذين قد يدعون أنهم ضحية اختطاف أو اختفاء قسري مؤكدا أن «المغرب يريد أن لا تسجل عليه مثل هذه الممارسات سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل».

وأضاف مصطفى الرميد أن بعض مقتضيات الاتفاقية الدولية حول حماية الأشخاص من الاختفاء القسري «يتم تفعيلها على أرض الواقع»، مشيرا في هذا الصدد إلى بعض الإحصائيات المتعلقة بالكشف عن بعض القضايا المتعلقة بهذا الملف بالمغرب والتي تجاوز رقمها 200 قضية إلى غاية 2011.

وقد خلف قرار تصديق الحكومة على هذه الاتفاقية، ارتياحا مشوبا بالحذر والترقب، وسط الحركة الحقوقية المغربية، التي تلقت هذه المبادرة بإيجابية، لكنها في نفس الوقت تتطلع إلى خطوات أخرى من قبيل مواءمة القانون الجنائي المغربي مع مقتضيات هذه الاتفاقية ومع مقتضيات الدستور الجديد الذي جرم الاختفاء القسري، وإعمال ما يتم المصادقة عليه من طرف الحكومة المغربية على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، وصف محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من جميع أشكال الاختفاء القسري، بـ«المبادرة المهمة».

وأضاف الصبار في تصريح لبيان اليوم أن دراسة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من جميع أشكال الاختفاء القسري، والمصادقة على مشروع قانون يوافق بموجبه عليها، في مجلس الحكومة أمس الخميس، تشكل خطوة إيجابية ومهمة في اتجاه تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال الانضمام وإعمال منظومة حقوق الإنسان. وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المغرب كان من بين الـ20 بلدا الذين وقعوا على هذه الاتفاقية منذ سنة 2006، وأن الوثيقة الدستورية الجديدة مهدت لمرحلة التصديق عليها، من خلال تجريم ظاهرة الاختفاء القسري، والتي هي بالأساس إحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأفاد محمد الصبار أن المجلس بادر منذ مدة بمراسلة الأمين العام للحكومة من أجل إدراج هذه الاتفاقية للمصادقة ضمن جدول أعمال المجلس الحكومي، وهو ما تمت الاستجابة إليه، مشيرا إلى أن المغرب منذ شهر مارس الماضي صادق على أربع اتفاقيات جديدة، وأنه بالمصادقة على هذه الاتفاقية، سيتمكن من التوفر على آليات للإنصاف والتظلم في مجال الاختفاء القسري.

من جانبها سجلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بارتياح تصديق الحكومة المغربية على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من جميع أشكال الاختفاء القسري.

وذكرت أمينة بوعياش في تصريح لبيان اليوم، أن التصديق على هذه الاتفاقية التي كان المغرب قد وقع عليها سنة 2006، هي خطوة أولى، يتعين أن تتلوها خطوات أخرى مرتبطة بتفعيل مقتضيات الباب الثاني من الدستور المتعلق بالحقوق والحريات، وبالسلطة القضائية والحكامة.

وأوضحت رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن المصادقة الآن على هذه الاتفاقية، هي مسألة مسطرية فقط، وشددت على ضرورة إدماج عدد من المقتضيات في الجنائي الذي يتعين اليوم مراجعته بشكل شامل حتى ينسجم مع المقتضيات الدستورية.

واعتبرت خديجة الرياضي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي سجلت بإيجابية التصديق على هذه الاتفاقية، أن الدولة المغربية ملزمة أكثر من أي وقت مضى، باحترام تعهداتها في مجال إعمال منظومة حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن المغرب تأخر كثيرا للتصديق على هذه الاتفاقية، في الوقت الذي كان فيه من الدول الأوائل التي وقعت عليها.

وأضافت الرياضي، أن الوزير الأول السابق عباس الفاسي، سبق أن التزم أمام منظمات حقوقية مغربية والفدرالية المتوسطية لمناهضة الاختفاء القسري، والتحالف الدولي ضد الاختفاء القسري، بالتصديق على هذه الاتفاقية قبل نهاية سنة 2009.

وألحت رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، على ضرورة احترام ما يصادق عليه المغرب، لأن المصادقة وإن كانت إيجابية، فالممارسة على الأرض شيء أخر، حيث قد تأتي منافية تماما لما يتم التصديق عليه من اتفاقيات دولية، مشيرة إلى أن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من جميع أشكال الاختفاء القسري، يجب أن لا ينسينا الحالات

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

العالقة، ومعبرة في السياق ذاته، عن تخوفها من التصريحات التي سبق لوزير العدل والحريات أن أدلى بها، والتي اعتبر فيها أن ملف الاختفاء القسري ليس من الأولويات، مؤكدة على هذا الملف يكتسي طابعا جوهريا بالنسبة للحركة الحقوقية المغربية ولعائلات المختطفين ومجهولي المصير.

يشار إلى أن المغرب شارك بفعالية في الإعداد لهذه الاتفاقية، التي تم اعتمادها من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كما أن الباب الثاني من الدستور الجديد المتعلق بالحقوق والحريات نص على تجريم الاختفاء القسري.

وتؤكد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على حق كل ضحية في معرفة الحقيقة بشأن ظروف الاختفاء القسري ومعرفة مصير الشخص المختفي، فضلا عن حقه في حرية جمع واستلام ونشر معلومات لتحقيق هذه الغاية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Libération

Kamal Jendoubi : “Le Maroc ne fait pas l’exception quant à la victoire des conservateurs après les révolutions”

Suite à l’hommage que lui a rendu
le CNDH lors des actes de la 18ème
édition du SIEL,
nous avons rencontré Kamal Jendoubi,
le militant des droits humains qu a été élu pour superviser les dernières élections tunisiennes.
Il s’est aussi exprimé
au sujet des
révolutions
égyptienne et libyenne, ainsi
que sur l’expérience marocaine en matière de démocratie. Entretien.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Libé : La première question qui me vient à l’esprit, une année après la révolution tunisienne est : comment se porte la Tunisie actuellement?

Kamal Jendoubi : La Tunisie va bien après la fuite du dictateur. Nous vivons une phase de transition. Par rapport au passé, la situation est nettement meilleure.
Les choses vont-elles plutôt bien en cette phase de transition ?
Nous avons relevé le challenge de la liberté, mais l’édification démocratique est un nouveau processus complexe et difficile. On est face à de nouveaux défis. Nous sommes passés d’une phase provisoire issue de la révolution à une autre de transition avec différentes étapes.. Le parcours tunisien est donc parvenu à transiter de l’étape de la révolution, au provisoire puis à la phase de transition, laquelle comprend plusieurs autres étapes. La première consiste à mettre en place une nouvelle Constitution, loi fondamentale régissant toutes les composantes institutionnelles de l’Etat, puis la modernisation des institutions, et viendra après la phase normale de l’exercice démocratique.

La mise en œuvre de la Constitution n’est-elle pas entravée par les revendications sociales?

Il existe certainement une confusion en matière de priorités et de typologie des revendications urgentes. Cela reste normal, après tant d’années de refoulement, d’abus et d’oppression. Dans le passé récent, l’on disait que la pauvreté est une question marginale en Tunisie. Nous avons découvert que ce n’était pas vrai, puisqu’un nombre impressionnant de Tunisiens souffraient de pauvreté et d’exclusion, en raison des choix politiques de l’ancien régime. Ces catégories ont arraché leur droit à l’expression. Les gens veulent changer vite leurs conditions matérielles et sociales, alors que la révolution, comme tout le monde le sait, était sinon imprévisible, du moins non planifiée.

Pouvons-nous dire que la fragilité sociale et la pauvreté menacent la phase de transition en Tunisie ?

Les principales raisons de la révolution sont le chômage et les problèmes sociaux, l'état des lieux marqué par l'exclusion et la négligence, ainsi que la question des libertés. Depuis le départ, nous avions su que la dimension socioéconomique occupe une grande place dans cette révolution, à un tel point qu'elle peut menacer le processus démocratique. Il n'y avait pas de vision à même de permettre aux gens d'apprécier à sa juste valeur la crise à laquelle nous devons faire face. Cela explique la force des protestations et des mouvements des différentes catégories sociales et la perturbation qui hante les Tunisiens favorables à une solution à cette crise.

La Tunisie est l'initiatrice du Printemps arabe. Les Tunisiens ressentent-ils le poids de la responsabilité d'être leader dans la région, sachant que tout le monde vous suit de près ?

La majorité des Tunisiens n'ont pas ce sentiment. Effectivement, il y a cette image de sympathie pour nous, en raison de notre position de leader, mais la Tunisie est aussi un petit pays dont les potentialités sont limitées. Cette responsabilité n'est donc que symbolique. Réussir la phase transitoire reste le défi majeur que nous devons affronter, en raison des complexités et des conflits d'intérêts parfois.
L'autre problème réside au niveau régional, dans la mesure où le partenaire principal de la Tunisie, en l'occurrence l'Europe, est entré en phase de crise économique accrue qui risque de plomber certainement l'économie de la Tunisie. Le peuple tunisien, comme les autres peuples arabes, a adopté la démocratie, au moment où celle-ci se trouve dans une situation de crise dans plusieurs pays du monde. Le citoyen normal ne peut concevoir cette situation, et même une partie de l'élite reste en deçà de cette conception. Nus n'étions pas prêts ni préparés à cette phase et il n'existe aucune théorie qui aborde et s'attaque à ces problèmes. Nous devons donc œuvrer pour les solutionner et dépasser ainsi cette phase exceptionnelle.

D'aucuns croient que la transition démocratique s'est vite réalisée, et a profité spécialement aux conservateurs. Les sociétés en Tunisie, au Maroc et en Egypte n'étant pas encore imprégnées des valeurs démocratiques, comment évaluez-vous cette situation ?

Ce qui s'est passé ne concerne pas uniquement la Tunisie, le Maroc et l'Egypte. Méditez bien les suites de la révolution de mai 1968, qui aspirait au changement. L'on avait vécu au rythme d'une victoire électorale de la part des conservateurs. Ce n'est donc pas exceptionnel et cette question revêt plusieurs explications. Ce qui importe est que la transition a pris une ligne progressive et il n'existe aucune possibilité pour le retour en arrière. La question porte sur ces forces conservatrices : vont-elles pousser à son extrême le processus démocratique, ou au contraire penseront-elles reculer ? La victoire des conservateurs après la révolution n'est point une surprise, surtout que ces sociétés n'ont jamais été bien préparées pour ces changements. Ce qui est arrivé est que des mouvements de jeunes survenus dans un contexte historique particulier ont pu déboucher sur des événements majeurs, ayant été couronnés par une grande révolution. Une autre question se pose et s'impose également : pourquoi les forces modernistes et progressistes ont-elles échoué aux dernières élections? Ce qui surprend en Tunisie n'est pas la victoire du Mouvement Annahda, mais bien l'écart qui existe entre Annahda et les autres forces non conservatrices! C'est une leçon à méditer par les forces modernistes, dans la mesure où elles doivent s'interroger sur le fossé qui les sépare des électeurs.

En tant qu'observateur étranger, et en même temps acteur lié d'amitié avec de nombreux acteurs partisans et de droits humains au Maroc, agissant au niveau de la Méditerranée, comment voyez-vous l'expérience marocaine ?

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

L'expérience marocaine avant le Printemps arabe était régie par la question de temps (je n'aime franchement pas cette expression, mais elle reste la plus usitée quant au changement dans la région). Je disais qu'elle répondait surtout à la thèse de transformation progressive pour les réformes du système politique, économique et social, à travers la réforme des institutions en place de l'intérieur et sans grande secousse.
Après ce que l'on a appelé le Printemps arabe, l'expérience marocaine s'est écartée de ce parcours qui renvoie notamment aux spécificités d'un pays. Les acquis de l'expérience marocaine en matière de réformes n'ont pas réalisé des avancées radicales, mais ont pu réformer certains aspects et réalisé quelques avancées, en dépit de lourdes entraves historiques. Je dis toujours aux amis marocains que le Maroc a tiré les enseignements du Printemps arabe, en réformant la Constitution et organisant les élections et tout le processus l'ayant accompagné. Mais, le grand défi au Maroc reste la donne sociale. A l'instar de la Tunisie, les problèmes sociaux et économiques peuvent menacer le processus politique et démocratique au Maroc. Enfin, le grand problème reste la possibilité qu'a l'Etat de résoudre ces dossiers d'urgence, à court ou long termes.

Outre le rôle des conservateurs, quel est le rôle de l'armée notamment en Tunisie et en Egypte? Cette institution est-elle un facteur de changement ou de régression ?

Dans ce cas, il y a une nette différence entre les deux pays. En Egypte, l'armée est au pouvoir depuis 1952 et est une partie du pouvoir qui régit les affaires d'Etat. En Tunisie, l'armée est restée aux casernes depuis l'indépendance, donc en dehors du champ politique. Elle s'est ainsi contentée de défendre le territoire national et l'entreprise de projets de développement dans les régions lointaines et reculées. Même si Ben Ali est venu au pouvoir de l'armée, il a veillé à ce que celle-ci soit écartée du pouvoir politique. L'armée s'est rapprochée des populations à travers des projets de développement, consistant en la mise en place d'infrastructures. En Tunisie, l'armée, républicaine et professionnelle, n'a pas de rapport avec le monde des finances et de l'économie. Elle assure ainsi la pérennité des institutions et de l'Etat et garantit les hauts intérêts du pays. Elle est aimée par tous, en raison de sa position lors de la révolution, puisqu'elle n'a à aucun moment procédé à l'oppression des citoyens, nonobstant les incitations de certaines parties. En Egypte, la situation est différente. L'armée détient à la fois pouvoir et argent. Elle ne détient pas uniquement le pouvoir, mais aussi de grands intérêts économiques. Elle a des institutions et accumule une grande partie des richesses (entre 20 et 40% des richesses du pays selon certaines sources). L'armée est donc un acteur principal.

Une année après la révolution en Egypte, les jeunes ne l'ont pas célébrée puisqu'elle a été, selon eux, confisquée par les forces conservatrices et l'armée. Etes-vous d'accord avec cette évaluation?

Dans un sens, cette opinion est valable. Nous pouvons dire qu'il y a actuellement une lutte entre les jeunes qui ont été les précurseurs de cette révolution et sa force motrice dans la rue d'une part, et l'armée et les forces conservatrices de l'autre. Pour preuve, l'augmentation du nombre de procès militaires après la révolution, et qui ont atteint 12 000 procès, portant surtout sur les jeunes de la révolution, en plus des campagnes de propagande et poursuites qui visent ces jeunes. C'est donc normal que les jeunes pensent que leur révolution ait été volée. Je partage, par conséquent, leur sentiment.

En tant que militant méditerranéen ayant vécu en exil, comment avez-vous perçu la position des pays du Nord de la Méditerranée au début des révolutions tunisienne et libyenne. La France et l'Italie avaient-elles peur des flux migratoires?

Revue de Presse du Forum Euro-méditerranéen des Droits de l'Homme

Ces forces conservatrices gouvernant les pays du Nord ont parié sur l'échec des révolutions et ont longtemps parié sur les dictatures, en leur apportant leur soutien sur les plans sécuritaire, économique et politique. En plus de leur vision quant à la situation de la Méditerranée et au conflit arabo-israélien, les gouvernements du Nord du bassin estiment que les peuples de la région sont incapables de changer la situation. Même après les révolutions, la même vision continue de prévaloir, notamment en ce qui concerne les sujets d'immigration et de sécurité. Une approche qui semble hésitante et douteuse quant à l'avenir de la région. Cela s'est renforcé après la montée au pouvoir de forces conservatrices islamistes.
Les Européens sont appelés à changer de système de pensée et de vision. Les défis d'aujourd'hui ont trait à l'échange de compétences et à la complémentarité économique. Certaines parties européennes appellent aussi à revoir tout l'arsenal ayant régi l'ancienne ère. En vain. L'Europe est une entité paralysée qui souffre d'une grave crise économique, d'où son besoin de temps pour réviser sa politique. Les pays du Maghreb doivent ainsi propulser leur rôle dans la région, afin de s'ériger en acteurs forts, au lieu d'attendre les initiatives des autres.

Cela veut dire une unité des pays du Maghreb, pour se constituer en une force régionale ?

Cela dure depuis les années 50. L'unité maghrébine reste incontournable et elle est toujours au-devant des revendications.

Et pourquoi cette union ne s'est-elle pas concrétisée après cinquante ans, alors que d'autres ont réussi leurs projets des décennies après ?

C'est l'un des grands paradoxes. Dans notre région, nous parlons plus que nous agissons. L'absence d'une volonté politique et la différence des visions et d'intérêts restent parmi les entraves qui handicapent ce projet d'unité. Le problème aujourd'hui est celui de générations, et a trait aussi au côté psychologique. La génération qui a milité pour l'indépendance dans la région, avait un tronc commun important. L'assassinat de Ferhat Hachad avait un écho au Maroc, en plus de la coordination entre les mouvements de libération dans les trois pays. L'unité reste donc incontournable, non seulement pour un intérêt économique, mais pour préserver l'identité et la dignité des peuples. Jusqu'à présent, nous ne participons aucunement à la concurrence internationale, et nous nous contentons de suivre le cours des événements dans le monde, à partir d'une position de faiblesse manifeste. Et enfin, nous avons dans nos champs social et politique des forces rétrogrades qui agissent pour que nous reculions davantage.
La société civile et les différentes forces vives doivent s'imprégner du souffle de Tanger 1958, afin de jouer un rôle dans ce sens et donc propulser la région vers un avenir prospère.

Repères
Natif de Tunis en 1952, Kamal Jendoubi, acteur des droits humains est lauréat de l'Institut de management des affaires à Paris et titulaire du diplôme des études approfondies de l'Université Paris II. Membre et président de plusieurs associations chargées de la protection des droits humains, dont le Réseau méditerranéen des droits de l'Homme et d'autres structures actives dans l'immigration, Jendoubi a été élu par la haute instance pour la mise en œuvre des objectifs de la révolution et la réforme politique et la transition démocratique, en tant que président de la haute instance indépendante pour l'organisation des élections.

Vendredi 2 Mars 2012

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme